



تشير تصريحات أطلقها، أخيرا، الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، إلى قرب شن جيش بلاده عملية عسكرية في مناطق شرق الفرات، ضد الوحدات العسكرية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي (PYD) في سوريا، والذي تعتبره أنقرة الذراع السوري لحزب العمال الكردستاني التركي (PKK)، لكن توقيت العملية ومداها يبقيان مرهونين بمعطيات ووقائع عديدة، تجعل العملية المرتقبة محدودة، بحيث أن أي عمل عسكري للجيش التركي والفصائل السورية العاملة ضمن "الجيش الوطني"، قد لا يشمل سوى جزء من الشريط الحدودي، سواء من جهة منطقة عين العرب (كوباني) أم من جهة منطقة تل أبيض، وأنه سيجري تفادي الاصطدام بنقاط المراقبة الأميركية في المنطقة، في ظل فلق أميركي من "إقدام أي طرف على عمل عسكري من جانب واحد في شمال شرق سوريا، وبالأخص في منطقة يتحمل وجود طوافم أميركية فيها"، حسبما أعلنت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون).

وتطمح القيادة التركية إلى تحجيم مليشيات وحدات حماية الشعب الكردية، خصوصا بعد الدعم الكبير الذي تلقته من الولايات المتحدة الأمريكية ودول التحالف الذي تقوده ضد "داعش"، لكن الطموح التركي يصطدم بعوائق كثيرة، أهمها الوجود الأميركي في المنطقة. ولذلك يظهر التهديد التركي بشن عملية عسكرية في مناطق شرقي القوات لأن الهدف منه الضغط على الولايات المتحدة، لتسرع في تنفيذ اتفاق منبج الذي وضع له خريطة طريق في مايو/ أيار الماضي، ولم تُنجز نقاط عديدة فيه، وأهمها انسحاب المليشيات التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، بل ترى تركيا أن تسلیح الولايات المتحدة هذه المليشيات موجه في النهاية ضدها، ويشكل خطراً على أمنها القومي. يضاف إلى ذلك أن التطمئنات الأمريكية لتركيا ينبع منها سعي أمريكي نحو تدريب 35 إلى 40 ألف عنصر مقاتل في منطقة الجزيرة السورية، من دون إعطاء ساكنها من العرب دورا كبيرا، ما يعني زيادة الاعتماد على عناصر تابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي. والأهم نشر الولايات المتحدة

نقطاً مراقبة عسكرية، ترى أن غايتها منع أي احتكاك بين الجيش التركي والمليشيات الكردية، ولتبديد المخاوف الأمنية التركية، فيما اعتبر الرئيس أردوغان أن "الغاية من الرadarات ومرانز المراقبة التي أقامتها الولايات المتحدة، ليسست حماية بلادنا من الإرهابيين، بل حماية إرهابي تركيا".

ويبدو أن التهديدات التركية بشن عملية عسكرية في شرق الفرات تعود إلى اعتبارات عديدة، وتهدف ليس إلى إبعاد عناصر المليشيات الكردية عن الشريط الحدودي، والتخلص من خطرها على الداخل التركي فقط، بل أيضاً منعاً لقيام أي كيان لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري في مناطق شرق الفرات، وذلك بعد أن تمكنت تركيا، في عملية درع الفرات وغصن الزيتون، من وضع حدّ لمكانته تمدد هذا الكيان إلى مناطق غرب الفرات، من خلال قطع أي صلة بين كانتوناته في شرق الفرات (القامشلي وكوباني) مع تلك التي كانت في غربه (عفرين). وبالتالي ت يريد تركيا استكمال عملية منع قيام كيان معاد لها على حدودها الجنوبية مع سوريا، وإيقاف أي تهديد مباشر لأمنها القومي، خصوصاً وأنها تعتبر حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي النسخة السورية لحزب العمال الكردستاني التركي، الذي تعتبره تركيا ودول غربية منظمة إرهابية، ويخوض الجيش التركي ضده حرباً شرسة، منذ سنوات، في مناطق الجنوب الشرقي لتركيا.

غير أن هناك من يرى أن عملية "درع الفرات" و"غضن الزيتون" حصلتا عبر صفقتين أو مقاييسرين، الأولى في نهاية عام 2016، حصلت مقابل تمكين الروس ومليشيات نظام الملالي الإيراني مليشيات نظام الأسد من إعادة السيطرة على أحياً حلب الشرقية، والدخول في مسار أستانة الذي اجترحه الروس، والثانية في بداية عام 2018، حصلت في سياق هذا المسار، الذي أفضى إلى هزائم وانكسارات عديدة للفصائل السورية المعارضة، من خلال تمكين مليشيات النظام، بإسناد روسي وإيراني، من إعادة السيطرة على مناطق غوطة دمشق وصولاً إلى مناطق في ريف حمص الشمالي.

في المقابل، لم يجد حزب الاتحاد الديمقراطي سوى الاحتماء بالقوات الأميركيّة، والتهديد برفق معاركه ضد ما تبقى من جيوب تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في مناطق دير الزور، لكن اللافت والمثير للسخرية أن يوجه "الإدارة الذاتية" التابعة له بإصدار بيانٍ تدعو فيه نظام الأسد إلى "اتخاذ موقف رسمي ضد التهديد التركي"، معتبرة أن تركيا "تريد احتلال جزء من سوريا"، و"الاعتداء على السيادة السورية". وكان المناطق التي يسيطر عليها حزب الاتحاد الديمقراطي بالقوة، ورغمًا عن أهلها، يمتلك النظام فيها أي سيادة عليها، في حين أن القاصي والداني يعلم أن السيادة في تلك المناطق هي للقوات الأميركيّة التي توظف مليشيا الوحدات ك مجرد طلاقة في حرب التحالف الدولي ضد "داعش"، بقيادة الولايات المتحدة، والأدهى من ذلك أنها تدعوه، في بيانها، "السوريين الشرفاء إلى الوقوف ضد السياسات الاستعمارية للدولة التركية"، في حين أنها هجرت جميع السوريين المخالفين لتوجهات حزب الاتحاد الديمقراطي من إمكان عيشهم وسكناهم، وفرضت سيطرتها بالقوة على مناطق عدة في شمال سوريا، وخصوصاً محافظة الحسكة وعين العرب (كوباني) وتل أبيض، ووصلت إلى منبع، بذرعة الحرب على "داعش". وقبل ذلك وجهت مليشيات هذا الحزب سلاحها إلى صدور الناشطين الأكراد السوريين الذين قادوا حراكاً ثورياً مبكراً إلى جانب نظرائهم من الناشطين السوريين، خلال المراحل الأولى للثورة السورية، وقاده حملة تصفيات وملحّقات طاولتهم جميعاً، بل وطاولت قادة الأحزاب الكردية السورية الأخرى وناشطيها.

ولا شك في أن عملية عسكرية تركية في شرق الفرات محكومة بظروف دولية وإقليمية، وإذا كان الساسة الروس ونظام الملالي الإيراني سينتظرون بعين الرضى حيال عملية بهذه، كونها ستتشكل حرجاً كبيراً للولايات المتحدة الأميركيّة، خصوصاً في ظل التصعيد الروسي حيال الوجود الأميركي في سوريا، واعتباره غير شرعي! إلا أن المحدد الأساس لمكانته شن العملية العسكرية التركية هو الموقف الأميركي الذي يفضل التحاور من القادة الأتراك، لمنع أي تصعيد عسكري في مناطق

توجد فيها قوات أميركية، الأمر الذي سيفضي إلى إقدام الإدارة الأميركية على خطواتٍ، تسهم في طمأنة الأتراك، مثل الفصل بين حزبي الاتحاد الديمقراطي والعمال الكردستاني، وتسريع تنفيذ اتفاق منيج، خصوصا وأن الولايات المتحدة بحاجة إلى تركيا لتنفيذ خطوات استراتيجية فيها. لذلك اعتبر المبعوث الأميركي إلى سوريا، جميس جيفري، أنه "لا يمكن لل استراتيجية الأميركية في سوريا أن تنجح من دون تركيا".

المصادر:

العربي الجديد